اذ لا كلال في تحصيل الشك حاصله على تقدير ارادة ابقا بل
بالكلية بالعرض الكلية بواسطة الغير واسطة في
الثبوت انه يجب ان يتغير امر اخر وهو الواسطة
وليس هو الادراك الوقوع فجعله القضية كلا اما
بالدخول في اجزاء القضية وحاله انه يوخذ مع المعلوما
الثلاثة فيكون مجموع هذه المعلومات وادراك
الوقوع فجعله القضية كلا اما بالدخول في اجزاء القضية
وحاله انه يوخذ مع المعلومات الثلاثة فيكون مجموع
هذه المعلومات وادراك الوقوع قضية على قياس
ما قيل ان العقل يحمل الجنس نوعا وهو بسيط اجماعا
لان القضية عبارة عن المعلوم لا المركب من العلم
والمعلوم واما بالشرطية وحاله انه وقت تحقق
الادراك يصير مجموع نفس هذه المعلومات قضية
وهو تجويز وتصحيح لمجعولية الذاتي لانه على هذا
التقدير صار زائدا في القضية جزء سوى المعلومات الثلاثة
وليس حقيقتها الا هذه المعلومات فكونها قضية ضرور
ليس مرهونا بابدي الشروط وفيه انه نقايل ان
نقول انا نختار الشق الثاني لا بان نجعل الادراك
نفس هذه المعلومات من حيث هي هي قضية بل بمعنى
ان عند تحققه يصير مجموع الموضوع والمحمول
والوقوع معروضا للاذعان القضية على
قياس ان يقال ان الهيئة العارضة لقطعات الخشب
في السرير جعلتها سريرا فلا يزيد اجزاء القضية
في الثلاثة ولا يلزم مجعولية الذاتي بل غاية ما في
الباب ان يكون جزء القضية الوقوع واللاوقوع مرد فما

للاذعان

للاذعان ولعل القايل يلتزمه الا ان يقال ان هذا
ايضا خلاف الاجماع وعلى تقدير ارادة القايل بالكلية
بالعرض الكلية بواسطة الغير واسطة في العروض يكون
حاصله ان مبنى خيال القائل الفرقة بين الكل بالذات
والكل بالعرض في ان عند تحقق الاجزاء يلزم تحقق
الكل بالذات لا تحقق الكل بالعرض وهو ليس بصحيح
فان الكل بالعرض قيال لما هو متحد مع الكل بالذات
ولو بالعرض اتحاد الازمان حاله الكلية مشاهة
الكل بالذات في ان عند تحقق اجزاء المعروضية يكون
متحققا فكان حقيقة متقومة من هذه الاجزاء فالمكانب
بالفعل ليس كلا بالنسبة الى الحيوان الناطق بل الكل بالعرض
هو الكاتب لقوة فشا عدم تحقق الكل بالعرض الذي
هو القضية في هذا المقام اما عدم تحقق جزء من اجزاء
المعروضية وليس الادراك الوقوع فهي خلاف الاجماع
واما عدم تحقق شرطين من شروط فيلزم القول
بانفكاك الكل بالعرض من جميع اجزاء المعروضية وهي
تجويز لانفكاك الكل بالذات من اجزاء الذاتية لما عرفت
من اللزوم بين الكل بالذات والكل بالعرض وهو تصحيح
لمجعولية الذاتي فتامل فيه فان قلت انا لا نقول
ان القضية بالنسبة الى نفس هذه المعلومات كل بالعرض
بل بالنسبة اليها معروضة للاذعان قلت لا يخفى
ان هذا ليس توجيها لقول القايل لان مدار قول
على صحة انفكاك الكل بالعرض من جميع اجزاء المعروضية
وصرار هذا القول على الاجزاء المعروضية هي المعلومات
معروضة للاذعان وهي لا تنفك عنها القضية التي هي الكل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)